Auflösung der Staatssicherheit: Deutsche Erfahrung
Al Ahram, 4 April 2011

تفكيك أمن الدولة على الطريقة الألمانية

شهيرة الرافعى

خرج آلاف المتظاهرين قاصدين مقار امن الدولة.. حاصروها.. اعتصموا حولها.. طرقوا أبوابها ثم فتحوها عنوة لمنع احراق واتلاف المستندات والملفات وبالفعل نجحت الجهود الشعبية.

وتم التحفظ علي مليون واربعمائة صورة ومائة وتسع وستين الف اسطوانة وفيلم، اضافة الي كم كبير من الملفات الورقية التي تحتاج الي مائة واثني عشر كيلو مترا لرصها جنبا الي جنب.

اما الاوراق الممزقة التي لم يستطع المتظاهرون الوصول اليها قبل ان تمتد اليها ايدي المخربين، فقد احتاجت خمسة عشر الفا وخمسمائة جوال لاستيعابها. كانت هذه هي المحصلة التي خرج بها الثوار من مراكز امن الدولة، هذا المشهد لم يكن لثوار ٢٥ يناير، ولكنه كان فصلا لقصة اخري تشابهت احداثها مع احداث الثورة المصرية.

القاهرة ٢٠١١ وبرلين ١٩٩٠ الاحداث وتطوراتها، خاصة فيما يتعلق بجهاز امن الدولة تشابهت ان لم تكن قد تطابقت بين التجربتين المصرية والالمانية علي الأقل في بداياتها، اما النهايات فلا يمكن الحكم عليها بعد، فهناك قصة انتهت فصولها بحل الجهاز وتسريح العاملين به، والبقاء علي ملفاته ووثائقه للتاريخ وهنا قصة اخري مازلنا في بداية فصولها.

أتيحت لي الاسبوع الماضي فرصة الالتقاء بأحد شهود العيان والمشاركين عن قرب في تجربة المانيا الشرقية في تفكيك جهاز امن الدولة.

هيربرت تسيم الذي شارك في اللجنة الشعبية التي اقتحمت مقر امن الدولة ببرلين الشرقية ولم يدر بخلده ان المهمة التي لم تكن لتستغرق بضع ساعات او بضعة ايام علي اقصي تقدير قد امتدت لاكثر من عشرين عاما قضاها تسيم بداية من اللجنة الوطنية لحل امن الدولة، وانتهاء الي اللجنة الاتحادية لوثائق امن الدولة التي تمثل حاليا مستودعا لجميع الوثائق والمستندات.

جاء تسيم للقاهرة بدعوة من مؤسسة كونراد اديناور لعرض تلك التجربة الفريدة وعلي مدي جلسة امتدت لاكثر من ساعتين استرجعت مع تسيم القصة من بدايتها في اواخر عام ١٩٨٩ عندما كانت اجواء المانيا الشرقية تنبئ بثورة، وعندما بدا المواطنون في التذمر من اوضاعهم والمطالبة بالتغيير وفهم ما يدور في بلدهم.

وكانت ما تسمي بوزارة امن الدولة من القضايا المهمة التي وجه اليها المواطنون اهتمامهم، فالكل كان يعلم بوجودها الا ان معلوماتهم عن حجمها وعن كيفية عملها وعن تفاصيل كثيرة حولها كانت غائبة عن العامة لذلك عندما خرجت المظاهرات كانت اجهزة امن الدولة، احد اهدافها وحاصر اعضاء اللجان الشعبية تلك المقار وصمموا علي اقتحامها في خطوة احتاجت شجاعة وجرأة فهذه الوزارة جاءت في المرتبة الثانية من حيث التسليح بعد الجيش ولكن ربما جهل الكثيرين انذاك بتلك المعلومة ساعدهم علي الاقدام علي تلك الخطوة دون تردد . علي ايه حال فلم يلق المتظاهرون مقاومة تذكر من جانب العاملين في جهاز امن الدولة الامر الذي يفسره تسيم بان الجهاز كان عبارة عن ذراع واداة للحزب الحاكم وبما ان الحزب كان في تلك الاثناء في حالة شلل تام لم تجد وزارة امن الدولة من يستطيع اصدار الاوامر لها وتحديد طريقة التعامل مع تلك الاوضاع ولكن علي جانب اخر وقفت الشرطة الي جانب المتظاهرين والمواطنين ربما بدافع الانتقام من جهاز امن الدولة الذي كان يحظي بمميزات تفوق جهاز الشرطة.

مطلوب قانون ينظم التعامل مع ملفات أمن الدولة.. يسمح بالاطلاع ويحجب المعلومات الخاصة للأفراد

الا ان ذلك لم يعن ان الامر سار بهدوء، فالعاملون في الجهاز وان لم يبدوا مقاومة تذكر الا انهم حاولوا اتلاف واحراق الملفات والمستندات وحتي بعد احكام سيطرة اللجان الشعبية علي المقار وحماية الشرطة لهم اتخذت الحكومة قرار تسريح العاملين في ذلك الجهاز وقدرت اعدادهم بمائة الف موظف ارتفعت اصواتا كثيرة مطالبة بالتخلص من تلك الملفات واغلاق هذه الصفحة بكل ما فيها من تجاوزات وخشي البعض من نشوب حرب اهلية اذا ما أصبحت تلك الوثائق علنية الا ان هذا لم يحدث، فالشعوب . علي حد تعبير محدثي . تظهر في غالبية الاحيان اكثر بكثير مما تظنه الحكومات. بضغط الحركات الشعبية لم يمض اكثر من بضعة اشهر علي تلك الاحداث الا ووافق البرلمان علي فتح والاطلاع علي تلك الملفات في اغسطس ١٩٩٠ وبعدها بشهر واحد بدأ تأسيس مكتب اللجنة الاتحادية لوثائق امن الدولة وهو الجهاز الذي آل اليه هذا الارث الثقيل. في هذه الاثناء بدأ الإعداد لإصدار قانون للتعامل مع تلك الوثائق وبالفعل صدر القانون في العام التالي ليكون قانونا فريد في العالم كله اذ كان عليه ان يتيح حق الاطلاع علي وثائق وأسرار بعضها عام يتعلق باوضاع الدولة والبعض الآخر خاص يلج في ادق تفاصيل الحياة الخاصة للافراد .

وكان علي القانون وهو ينظم طرق التعامل مع تلك المستندات ان يعمل علي الا يتعارض ذلك مع قانون اخر تعول عليه المانيا بل والعالم اهمية قصوي وهو قانون او حق حماية الحياة الخاصة والاسرار الشخصية .

استطاع القانون الذي صدر في عام ١٩٩١ المواءمة بين كل تلك الاعتبارات، واصبح لكل مواطن الحق في الاطلاع علي جميع مستندات وملفات امن دولة المانيا الشرقية مع حجب المعلومات التي تمس الحياة الخاصة للافراد . وحتي في الحالات التي يطلب فيها شخص ما الاطلاع علي ملفه الشخصي فان جميع الاسماء والمعلومات الواردة في الملف والمتعلقة بأشخاص آخرين يتم حجبها . ورغم مرور اكثر من عشرين عاما علي هذه الاحداث، ومن اتاحة تلك المعلومات للعامة فان الرغبة في الاطلاع عليها لم تخب مازالت اللجنة تتلقي طلبات للاطلاع من جميع الجهات والهيئات ووسائل الاعلام والافراد وقدرت تلك الطلبات بستة ملايين ومائتي طلب منذ عام ١٩٩١ وحتي الآن .

وتوصف اللجنة بأنها مؤسسة خدمية يتم اختيار رئاستها عن طريق البرلمان بناء علي اقتراح من الحكومة ، وتتمتع اللجنة باستقلالية وتخضع فقط للقانون الذي ينظم عملها.

التجربة الالمانية في هذا المجال فريدة من عدة نواح فريدة لكون جهاز امن الدولة في المانيا الشرقية كان مجرد اداة وان كان اداة قوية للحزب الحاكم بمعني انه لم يكن لديه حرية ولا استقلالية لا في الحركة ولا في التنفيذ ولا حتي في التفكير، الامر الذي سهل سقوطه بمجرد سقوط الحزب، وحتي من داخل الجهاز نفسه كانت هناك الاراء التي أيقنت ان استمرار عمل الجهاز في ظل الاوضاع الجديدة بات غير ممكن . كانت التجربة فريدة ايضا لكون الشرطة إنحازت للشعب ووقفت معه وحمت معه تلك الملفات حتي تسلمتها الحكومة. التجربة لها خصوصية ايضا لكون تجربة الوحدة الالمانية ذاتها كانت تجربة فريدة ساعدت كثيرا في احلال مؤسسات المانيا الشرقية، وكان لدي المانيا الغربية من الخبرات البشرية والقدرات المالية التي سهلت عملية الانتقال من النظام الشمولي الديكتاتوري الي النظام الحر صحيح ان الطريق لم يكن سهلا والفاتورة ما مازال الشعب يسددها حتي الان، ولكن الامر كان بالقطع سيختلف ولو لم يكن الاخ الاكبر . المانيا الغربية . موجودا .

وانهت باقي الدول الشرقية اجهزة امن الدولة لديها كل بطريقته لذلك، وكما شدد محدثي ليست هناك طريقة مثلي للتعامل مع هذه المعطيات الامر في النهاية يتوقف علي ظروف واوضاع كل دولة .

المهم هنا هو الاساس السليم الذي يستند اليه التفكيك ثم الاساس القانوني الذي يقوم عليها التعامل مع الاوضاع الجديدة، وتحديد الطريقة المثلي للتعامل مع «الماضي»، الالمان رأوا ان افضل تعامل هو الابقاء علي الماضي حيا في الاذهان حاضرا امام الاعين متاحا للجميع ورأوا ان في ذلك يكمن الضمان لعدم تكراره. امامنا تجارب كثيرة وخبرات مختلفة لنأخذ منها ما نشاء ولنترك منها ما نشاء، المهم الا نعيد الماضي.